

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ١٨

الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠. تقرير الأمين العام (A/73/356)

البنود ١٤ و ١١٩ و ١٢٥ (أ) و (ب) و ١٢٦ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام (A/73/366)

السيد العشماوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن

أتكلم بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

وأود، في البداية، أن أشيد بنجاح انعقاد الاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، الذي عقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وقد حشد الاجتماع مشاركة رفيعة المستوى، وأسفر عن إقرار مشروع إعلان سياسي شامل (A/73/L.2) يشمل الإجراءات المتوقعة اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي. وتضمن الاجتماع كذلك مناقشة ثرية بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بشأن سبل تحسين الوقاية من الأمراض غير المعدية وتشخيصها وعلاجها. وبطبيعة الحال، فإن الهدف النهائي يتمثل في تحقيق

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مذكرة من الأمين العام (A/73/184)

تقرير الأمين العام (A/73/292)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/73/L.2)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(أ) تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(ب) دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1831251 (A)



من الإجراءات من أجل الوقاية من هذه الأمراض وعلاجها. إن مشروع الإعلان السياسي (A/73/L.2) الذي انبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى عبارة عن وثيقة موجزة وعملية المنحى تدعو إلى استجابة سريعة. ونشكر الميسرين المشاركين، ممثلي إيطاليا وأوروغواي، على قيادتهما القديرة في المفاوضات.

وقد سر الاتحاد الأوروبي بمشروع الإعلان السياسي. إننا نتفق تماما على أن ثمة حاجة إلى إحراز تقدم بوتيرة أسرع من أجل بلوغ الأهداف المتفق عليها. وقد حان الوقت للعمل. إننا الآن بحاجة إلى حشد كل الجهود من أجل تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في تلك الوثيقة. ونحن، بطبيعة الحال، على استعداد للقيام بذلك. ولأقدم بعض الأمثلة لأعضاء الجمعية.

لقد اتخذت الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ قرارا رئيسيا الأسبوع الماضي لدفع العمل فيما يتعلق بمنتجات التبغ الجديدة والإعلانات العابرة للحدود وغير ذلك من المسائل الهامة. ويعتز الاتحاد الأوروبي بأنه أسهم إسهاما كبيرا في ذلك الجهد.

وعلى الصعيد الأوروبي، نعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في منظماتنا، ونتعلم من بعضنا البعض، وتبادل الخبرات الإيجابية من أجل تنفيذ أفضل الممارسات. وقد أنشأنا مؤخرا فريقا توجيهيا معنيا بالنهوض بالصحة والوقاية من الأمراض وإدارة الأمراض غير المعدية إلى تقديم توجيهات وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن تجريبها وتوسيع نطاقها.

وعلى سبيل المثال، فإن أفضل الممارسات السويدية بشأن الممارسين العاميين المعالجين بالنشاط البدني والبرنامج الإيطالي Cardio 50 لفحص القلب والأوعية الدموية، سيتم تبادلها مع الدول الأعضاء الأخرى في العام المقبل.

ويمكنني أيضا أن أؤكد للجمعية أن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماما بتحقيق الغاية ٤ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة

الأهداف والغايات ذات الصلة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأود أن أعرب عن تقدير المجموعة للممثلين الدائمين لكل من أوروغواي وإيطاليا ولموظفيهما على تيسير عملية المشاورات بشأن الأمراض غير المعدية، بدءا من مرحلة النطاق والطرائق إلى المفاوضات بشأن مشروع الإعلان السياسي نفسه. ولم تكن المفاوضات سهلة، ولكن ينبغي لنا جميعاً أن نفخر بالتزاماتنا القوية في النص النهائي.

وأود كذلك الإعراب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيسة، بالإضافة إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، على مبادرتكما بعقد اجتماع رفيع المستوى تكمل بالنجاح، بما في ذلك جلسات استماع المجتمع المدني التفاعلية المفيدة للغاية المعقودة في ٥ تموز/يوليه.

وأخيرا، نود أن نهنئ أنفسنا وزملاءنا على الاعتماد الرسمي لمشروع الإعلان السياسي الذي ستضطلع به الجمعية العامة اليوم - في غضون لحظات قليلة، على ما نأمل. وأود أن أؤكد على الأولويات التي طُرحت في بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين الذي أدلى به خلال الاجتماع الرفيع المستوى. فقد حان الوقت الآن لنا جميعا لتنفيذ بالإجراءات اللازمة للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بارنتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

لقد جدد رؤساء الدول والحكومات، في ٢٧ أيلول/سبتمبر في اجتماع الجمعية العامة الثالث الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، التزامهم السابق بتحفيز المزيد

وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب أيضا دعم الجهود الوطنية من خلال كفاءة الظروف الاقتصادية الدولية المؤاتية. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إقامة شراكات يمكن الاعتماد عليها مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية، من أجل تعزيز التنسيق والاتفاقات التي من شأنها أن تكفل قيام آلياتنا التنظيمية الاقتصادية العالمية بتشجيع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويشكل النظام الإداري للأمم المتحدة عنصرا هاما في الأعمال المتعلقة بتعزيز المنظمة، وفي هذا السياق، تشيد بيلاروس بالنتائج المرجحة للإصلاحات الإدارية التي قام بها الأمين العام. ولكي تنجح الإصلاحات، يجب وضع نظام واضح وبسيط وشفاف لتفويض السلطات بهدف ضمان ربط المسؤولين والمسئولية والمساءلة معا. ونأمل أيضا أن يساعد إنشاء نظام للميزنة السنوية على تعزيز قدرة الأمم المتحدة وضمان قدر أكبر من المرونة في تمويل مهامها.

لقد كانت قضية إصلاح مجلس الأمن مسألة منفصلة لفترة طويلة نسبيا. وفي رأينا، فإن أحد أهم الإنجازات فيما يتعلق بإصلاح المجلس سيكون هو حياده من حيث الميزانية. إننا نؤيد جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتوسيع نطاق الحوار بشأن سبل إصلاح مجلس الأمن، مع مراعاة الحقائق العالمية الحالية والحاجة إلى تكييف تشكيل المجلس مع الظروف المتغيرة. ومن حيث المبدأ، نؤيد تمثيلا أوسع في المجلس للمجموعات الإقليمية الفردية، بما في ذلك بلدان شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها. إلا أن اتباع نهج متوازن وتدرجي قائم على توافق الآراء في المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن يمكن أن يضمن نجاح الجهود المشتركة لدولنا. وعملية تنقيح التقرير السنوي عن "العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر" ينبغي ألا تستند إلى التفسير التعسفي لمقترحات الدول. وفكرة فرض حلول غير توافقية ولا تحظى بتأييد عام تأتي

والحد من الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية. ومع ذلك، فقد أكد الاجتماع الرفيع المستوى أن علينا أن نقوم بجهد أكبر، وأن نفعل ذلك بسرعة. فالأمراض غير المعدية شاغل عالمي، وتتفاقم بفعل الفقر. ونلاحظ مرارا وتكرارا أن الأمراض غير المعدية ترتبط بالتفاوتات في مجال الصحة. ونحن على ثقة بأن هذا الاجتماع الثالث الرفيع المستوى المعني بالأمراض غير المعدية وما سيصدر عنه من مشروع الإعلان السياسي الذي سنعتمده اليوم يمكن أن يفضي إلى زخم أكبر. فلنعتنم هذه الفرصة ونضاعف جهودنا للتصدي لهذا التحدي العالمي المتمثل في الأمراض غير المعدية والأوبئة، ومواصلة الاستثمار في زيادة فعالية النهوض بالصحة والوقاية وإدارة الأمراض غير المعدية. ويمكننا أن نتوقع عوائد اقتصادية وبشرية جيدة.

السيد رشيوسكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تضطلع الأمم المتحدة، وستواصل الاضطلاع، بدورها كأداة هامة للتعاون الدولي المتعدد الأطراف، لأنه ما من هيئة دولية أخرى لديها مثل هذه الخبرات والقدرات المتعددة الجوانب وكفاءات التنسيق لإنجاز المهام العالمية. ولكي تخدم الأمم المتحدة البشرية بأكبر قدر ممكن من الفعالية، لا بد لنا من تعزيز المنظمة وتحسين حوارنا المتعدد الأطراف وإنشاء نظام دولي قائم على قواعد يكون مقبولا للجميع.

ووفقا لمبادرة الأمين العام، تمر الأمم المتحدة حاليا بأوسع عملية إصلاح في تاريخها، بهدف البحث عن أفكار إبداعية لجعل استجابتها للتحديات والتهديدات أكثر كفاءة. وإذ نقدر جهود الأمين العام لإصلاح منظومتها الإنمائية، يجب ألا ترتبط الأمم المتحدة بالعمل المكتبي لموظفي الخدمة المدنية في المقر فحسب، بل يجب أن يفهمها ويتطلبها الناس العاديون. ولذلك، فإننا نتربق بفارغ الصبر لإطلاق جيل جديد من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ونأمل أن يعزز المركز الجديد للمنسقين المقيمين قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الداخل.

للإعراب عن تقديرنا للممثلين الدائمين لإيطاليا وأوروغواي على تيسير المشاورات بشأن الأمراض غير المعدية التي أدت بنا إلى ما سنعتمده هنا اليوم.

وأخيراً، سيدتي الرئيسة، نود أن نهنئ جميع أعضاء الأمم المتحدة على اعتماد مشروع الإعلان السياسي اليوم. ونعتقد أن وقت العمل قد حان الآن. ولذلك، فإننا نلتزم تماماً بتسريع استجابتنا للتصدي للأمراض غير المعدية من أجل صحة ورفاه أجيال الحاضر والمستقبل.

السيدة فرولوفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):
اليوم، أود أن أتناول تقرير الأمين العام، المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: التقييم المقارن لهياكل الموارد البشرية" (A/73/366)، الذي درسناه بكل اهتمام. وهو يتضمن تقييماً مقارناً للتغييرين المقترحين من الأمانة العامة لأداء أقسام الموظفين. وتمثل البدائل إما في توحيدها جميعها في إدارة واحدة أو تقسيمها بين إدارتين جديدتين معاد تنظيمهما، إحداها تحت إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، والأخرى في إطار إدارة الدعم العملي.

ولم نتمكن للأسف من التوصل إلى توافق في الآراء على هذا الجانب البالغ الأهمية من الإصلاح الإداري خلال الدورة الثانية والسبعين. ونرى أنه يجب أن تكفل أي تغييرات - لكي يتسنى الاتفاق عليها بتوافق الآراء - اتباع نهج شامل لحل المشاكل الأساسية التي تعوق تحسين وترشيد أداء الأمم المتحدة في مجال الموارد البشرية.

ونود التشديد بصفة خاصة، على أن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/73/411) يتضمن إشارة إلى توصية سابقة تؤيد فكرة إنشاء هيكل واحد شامل لجميع المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. ونرى بالإضافة إلى ذلك أن من المهم أيضاً النظر في الفرع الرابع، الفقرة ٤ من القرار ٢٦٢/٧٢ جيم إلى جانب التقرير عن التقييم المقارن لهياكل الموارد البشرية.

بنتائج عكسية. كما أن التعجيل بأطر زمنية أو فرضها بشكل مصطنع بغية التوصل إلى اتفاقات أمر غير مقبول. وفي نهاية المطاف، يجب أن نبقى قيد نظرنا وألا ننسى الهدف الحقيقي لجهودنا المشتركة، ألا وهو تحسين فعالية عمل مجلس الأمن. وأي محاولات للاستعاضة عن ذلك الهدف باعتبارها قصيرة الأجل أو انتهازية أخرى هو أمر جدير بالازدراء.

إن المناخ داخل الأمم المتحدة نفسها يمكن أيضاً أن يسهم إسهاماً حقيقياً في تحسين فعالية المنظمة في مكافحة التهديدات والتحديات الخارجية. والحوار بين الدول والأمانة العامة أمر ضروري لضمان أن تولد قرارات الأمم المتحدة من رحم حوار مشترك، مما يقوي المنظمة بلا شك ويعزز مكانتها في العالم. وكما نعرف جميعاً، فإن الاتفاق في المنزل هو وصفة النجاح. هذه هي الطريقة التي يجب أن نسعى بها جميعاً للتوصل إلى اتفاق داخل الأمم المتحدة لكي تظل محفلاً حقيقياً تستطيع فيه دولنا العمل مع موظفي الخدمة المدنية الدولية لإيجاد حلول للمشاكل العالمية التي لا يمكن حلها بشكل منفصل.

السيد كوندور (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

إن الجماعة الكاريبية تقدر كثيراً الاعتماد الرسمي الوشيك اليوم لمشروع الإعلان السياسي المتعلق بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (A/72/L.2). وبعد أن أوليت الفضل في وضع مسألة الأمراض غير المعدية في خطة الصحة العالمية في عام ٢٠١١، تود الجماعة الكاريبية أن تعرب عن خالص التهاني لكم، سيدتي الرئيسة، لنجاح الاجتماع الثالث الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، الذي شهدنا خلاله التزام أصحاب المصلحة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية من خلال إقرار مشروع إعلان سياسي شامل وعملي المنحى. وأود أن أعتنم هذه الفرصة

العقلية والرفاه. وفيما يتعلق بطلب عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠٢٥ والوارد في الفقرة ٥٠ يفهم أنه لا يزال يتعين تحديد جميع المسائل المتعلقة بالاجتماع، بما في ذلك موعد انعقاده ومكانه وأسلوب عقده وطريقة تنظيمه ونطاقه. وبناء عليه، ونظرا لعدم توفر أي طرائق لعقد هذا الاجتماع، لن يتسنى في الوقت الحاضر تقدير الآثار المحتملة من حيث التكلفة على احتياجات الاجتماعات والوثائق. وبناء على ما يتقرر بشأن طرائق الاجتماعات وشكلها وتنظيمها، سيقدم الأمين العام تكلفة تلك الاحتياجات وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، سيحدد موعد عقد ذلك الاجتماع بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وعليه، فإن اعتماد مشروع القرار A/73/L.2 لن تترتب عنه أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وستتاح نسخة من هذا البيان أيضا على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون A/73/L.2 "الإعلان السياسي المنبثق عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.2؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.2 (القرار ٢/٧٣).

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

فهو يطلب إلى الأمين العام تقديم مقترح جديد لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في موعد لا يتجاوز الجزء الأول المستأنف من الدورة الثالثة والسبعين للجنة الخامسة. وخلصت اللجنة الاستشارية إلى أن من الممكن أن يكون لذلك النموذج الجديد أثر مباشر على أداء وتشكيل هيكل الموارد البشرية، فضلا عن أثره على مسائل تفويض السلطة والمسائلة. ومن جانبنا، فنحن نؤيد الاحتفاظ بجميع المهام المتعلقة بالموارد البشرية في إطار هيكل واحد في إطار الأمانة العامة والذي سيكون أنسب خيار له إدارة الدعم العمليتي.

وختاما، نود أن نشير إلى أن الوفد الروسي على استعداد للعمل بصورة بناءة على هذا البند من جدول الأعمال في اللجنة الخامسة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه البنود.

ونشر الآن في النظر في مشروع القرار A/73/L.2.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): يقدم هذا البيان الشفوي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وبموجب أحكام الفقرة ٥٠ من الإعلان السياسي الوارد في مشروع القرار A/73/L.2 يطلب الإعلان أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة - بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي بحلول نهاية ٢٠٢٤ لتتخذ الدول الأعضاء، وذلك في إطار التحضير للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده عام ٢٠٢٥ لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتعزيز الصحة

للمشاورات غير الرسمية اللذين أبدأ الكثير من الصبر في إجراء مناقشات ومفاوضات معقدة بشأن مشروع القرار ٢/٧٣. وأود أيضا أن أشكر جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيّمة في التوصل إلى اتفاق كبير على القرار.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٤ و ١٢٥ و ١٢٣ و البند ١٢٤ بفرعيه (أ) و (ب) من جدول الأعمال.

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

جلسة محددة تركز على التنمية (القرار ٢٦٥/٦٠)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لقد أبلغت بأنه لم تطلب أي من الدول الأعضاء أخذ الكلمة في إطار هذا البند.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٩ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مشروع القرار (A/73/L.4)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأنه من المقرر أن تعقد المناقشة بشأن البند ١٢٩ من جدول الأعمال يوم الخميس ١٣ كانون الأول/ديسمبر، على النحو المعلن عنه في برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/INF/73/3.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/73/L.4.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلمت بالإنكليزية): يقدم هذا البيان الشفوي وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

السيدة زايا (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): من خلال مواصلة العمل الذي اضطلع به السفير السابق من جانبي والسفير إلبيو روسيلي فرييري الممثل الدائم لأوروغواي، كان لنا شرف المشاركة في تيسير المفاوضات بشأن الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على قيادتكم الناجحة في ذلك الحدث. بالإضافة إلى ذلك، وباسم زميلي الميسر المشارك، أود أن أتوجه بأحر الشكر إلى جميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة والبناءة في تلك المفاوضات التي مكنتنا من التوصل إلى توافق الآراء على نص مشروع القرار الذي تمت الموافقة عليه خلال الاجتماع الرفيع المستوى ويرد اليوم في القرار ٢/٧٣ الذي اعتمدها للتو. وتمثل النتيجة التي يمكننا أن نفخر بها جميعاً، في وثيقة موجزة متوازنة وذات منحى عملي مبنية على الفرص والتحديات التي يثيرها تنفيذ الالتزامات السابقة، وتسلب الضوء على بعض المجالات الملموسة الرئيسية للعمل من أجل تحقيق الغاية ٤, ٣ من أهداف التنمية المستدامة، مثل أهمية اختيار أنماط الحياة الصحية للوقاية الفعالة من الأمراض غير المعدية.

وأود أن أذكر الجمعية بأن اليوم هو اليوم العالمي للصحة العقلية، وأن الإعلان الذي اعتمدها للتو يتناول هذه المسألة بصورة مستفيضة ومحددة. وبالرغم من أن مناقشات المنظمة وكذلك الأنشطة ذات الصلة بالأمراض غير المعدية سيستمر معظمها في جنيف، فإننا على ثقة من أن نتائج الجهود التي نبذلها في نيويورك سوف تمكن من توجيه عمل الدول الأعضاء على الصعيد الدولية والوطنية والمحلية في مجال مكافحة الأمراض غير المعدية، مع الأخذ في الاعتبار باستعراض الغايات ذات الصلة المقرر عام ٢٠٢٥.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير إلبيو روسيلي فرييري، ممثل أوروغواي والسفيرة ماريا أنجيلا زايا، ممثلة إيطاليا، بصفتها الميسرين المشاركين

دولار في إطار الباب ٢، "شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات"، من الميزانية البرنامجية المقترحة للعام ٢٠٢٠.

وستُتاح نسخ من هذا البيان في بوابة الخدمات المفورة للورق (PaperSmart).

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.4، المعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.4؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.4 (القرار ٣/٧٣).

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد العشماوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أودّ، بادئ ذي بدء، أن أحيي النجاح في عقد الاجتماع الأول الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر. لقد حشد هذا الاجتماع مشاركة رفيعة المستوى وأدى إلى اعتماد مشروع إعلان سياسي ينطوي على التزامات واضحة وجريئة. وتضمّن الاجتماع أيضاً مناقشة غنية مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن سبل تحسين طرح داء السل وتشخيصه وعلاجه بغية القضاء عليه بحلول عام ٢٠٣٠، على نحو ما التزمنا جميعاً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأود أن أعرب عن تقدير المجموعة للممثلين الدائمين لأنثيغوا وبرودا واليابان، إلى جانب موظفيهم، وعلى تيسير

بموجب أحكام الفقرة ٥٣ من مشروع الإعلان السياسي الوارد في مشروع القرار A/73/L.4، يُطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بدعم من منظمة الصحة العالمية، بتقديم تقرير مرحلي في عام ٢٠٢٠ عن التقدم المحرز عالمياً ووطنياً، في جميع القطاعات، في التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها لمكافحة السل في سياق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك عن التقدم المحرز في مشروع هذا الإعلان وتنفيذه نحو الأهداف المتفق عليها لمكافحة السل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وهو تقرير سيسترشد به في الأعمال التحضيرية لاستعراض شامل سيجريه رؤساء الدول والحكومات خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠٢٣.

ومن المتوقع أن يشكّل الطلب الوارد في الفقرة ٥٣ من أجل الوثائق ذات الصلة بالتقرير المرحلي في عام ٢٠٢٠ عبء عمل إضافياً على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قدره وثيقة واحدة من ٨ ٥٠٠ كلمة تصدر بجميع اللغات الست. وسيطلب ذلك رصد مخصصات مالية إضافية بمبلغ ٢٦ ٠٠٠ دولار لخدمات الوثائق في عام ٢٠٢٠.

و فيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٣ المشار إليه في الفقرة ٥٣، يُفهم أن جميع المسائل المتعلقة بالاجتماع، بما في ذلك مكان انعقاده وشكله وطريقة تنظيمه ونطاقه، لم تتحدد بعد. بناء عليه، ونظراً لعدم طرح طرائق لعقد هذا المؤتمر، فليس من الممكن في الوقت الحاضر تقدير ما سيترتب عليه من تكلفة محتملة لاحتياجات عقد الجلسات وإعداد الوثائق. وبناء على ما يتقرر بشأن طرائق الاجتماع وشكله وتنظيمه، سيقدم الأمين العام التكاليف ذات الصلة بتلك الاحتياجات، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، ستحدد مواعيد الاجتماع بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

وبناءً عليه، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/73/L.4، فستُدرج الاحتياجات الإضافية البالغة ٢٦ ٠٠٠

عملية التشاور بشأن القضاء على السل، ابتداء من قرار تحديد الطرائق من خلال المفاوضات بشأن مشروع الإعلان السياسي. لم تكن المفاوضات سهلة، ولكن ينبغي لنا جميعاً أن نفخر بالتزاماتنا القوية في النص النهائي.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، بالإضافة إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، والأفرقة المعنية على القيادة في الدعوة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى الناجح، إلى جانب جلسات الاستماع التفاعلية للمجتمع المدني الغنية بالمعلومات المعقودة في ٤ حزيران/يونيه.

وأخيراً، نود أن نهنئ أنفسنا وزملائنا على الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة اليوم (القرار ٧٣/٣). ونود أن نؤكد على الأولويات التي طُرحت في بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين الذي أدلى به خلال الاجتماع الرفيع المستوى. ونرى أن الوقت قد حان لنا جميعاً لتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في الإعلان السياسي من أجل القضاء على السل بحلول عام ٢٠٣٠، وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد تشارواث (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، التي يشرفني أن أتكلم اليوم باسمها، ترحب بمشروع الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى الأول المعني بالسل، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، بوصفه وثيقة موجزة وعملية المنحى تدعو إلى تعجيل الاستجابة والالتزام المتجدد. وأودّ، أولاً وقبل كل شيء، أن أهنيئ الميسرين - ممثلي أنتيغوا وبربودا واليابان - على تحقيق توافق في الآراء بشأن مشروع الإعلان.

ينبغي لنا الآن أن نركّز جميع جهودنا على معالجة الإجراءات المقترحة في الإعلان (القرار ٧٣/٣) والعمل على تنفيذها. في الاتحاد الأوروبي، هنالك بلدان عدد حالات الإصابة بالسل فيها منخفض جداً وتقترب من القضاء على السل وبلدان ترتفع فيها معدلات الإصابة. وتواجه العديد من البلدان أيضاً تحديات

إضافية، بما في ذلك مقاومة العقاقير المتعددة وأوجه الضعف الخاصة التي يواجهها الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو التهاب الكبد. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخراً، لا سيما في الاتحاد الأوروبي، لا بد من مواصلة بذل الجهود إذا كانت أوروبا كمنطقة ستحقق أهداف عام ٢٠٣٠ وتقضي على السل.

لا يزال السل يؤثر بشكل غير متناسب على أشد الفئات ضعفاً - الفقراء والمشردون والمهمشون اجتماعياً، بمن فيهم الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى هذا النحو، يجب أن تعمل السياسات الصحية والاجتماعية جنباً إلى جنب وعلينا أن نعمل للوصول إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر. إن تعزيز نظم الصحة العامة أمر بالغ الأهمية. ونرحب بتطوير الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المعنية بالسل التي تتناول التحديات والقدرات الخاصة بكل بلد، فضلاً عن التعجيل بالخطط الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية للجميع. إننا ندرك أن السل المقاوم للأدوية المتعددة هو تهديد للصحة العالمية.

فمقاومة العلاجات المضادة للجراثيم يزيد إلى حد كبير من خطر الوفاة أو من المضاعفات الخطيرة وهو يترافق مع ارتفاع بنحو ٥،٥ أضعاف في تكاليف العلاج. ويجب علينا أن نُعالج فوراً قضية مقاومة مضادات الجراثيم من خلال نهج الصحة الواحدة في صحة الإنسان والحيوان، مع ضمان الاستخدام الحصيف للمضادات الحيوية. إن الاستثمار في البحوث أمر بالغ الأهمية وهو ينطوي على تطوير الأدوية الفعالة والميسورة التكلفة، بما في ذلك تلك التي تتناول أشكال السل المقاوم للأدوية والتركيبات الدوائية الملائمة للأطفال.

كما أننا بحاجة إلى أدوات جديدة للتشخيص السريع. ومن المهم للغاية أن نزيد من الاستثمار في الأدوات الوقائية الجديدة، من قبيل اللقاحات، وفي البحوث التطبيقية لزيادة

كما تود تايلند أن تعرب عن تقديرها للسفير ويسون، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا، والسفير بيشو، الممثل الدائم لليابان، بصفتهم الميسرين المشاركين لهذه العملية الهامة جدا. لقد كانت مهمة صعبة، ولكنها بالفعل ناجحة. كما نعرب عن نفس القدر من التقدير للسفير كاردي، الممثل الدائم السابق لإيطاليا؛ والسفير روسيلي فريري، الممثل الدائم لأوروغواي؛ وكذلك للسفير راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، على قيادتهم للعملية المتعلقة بالأمراض غير المعدية.

إن عملنا لا ينتهي هنا، بل إنه مجرد دفعة للعمل الذي بدأناه قبل ثلاث سنوات. وتايلند ملتزمة التزاما قويا بتحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة وجميع الأهداف الأخرى. كما نتطلع بفارغ الصبر إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة الذي سيعقد في العام القادم، ونؤكد للأعضاء أننا سنقوم بدور بناء. فالتغطية الصحية الشاملة أمر نقدره، حيث إنه يشكل حقا أساس الصحة الجيدة والرفاه للجميع.

السيدة بينغو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تهنئكم، سيدتي الرئيسة، على النجاح في عقد الاجتماع التاريخي الرفيع المستوى بشأن مكافحة داء السل. وبالمثل، نود أن نشكر الممثلين الدائمين لليابان وأنتيغوا وبربودا على تيسير العملية برمتها.

إن السل ليس مجرد حالة طبية، بل إن له العديد من المحددات الاجتماعية. وتشمل هذه المحددات الفقر والبطالة وسوء التغذية والاحتفاظ والوصم الاجتماعي، وهي عوامل تزيد من انتشار الأمراض. وهذا يعني أن الفقراء والمهمشين يتحملون عبئا غير متناسب من الأمراض. وتحمل أفريقيا عبئا كبيرا فيما يتعلق بمرض السل. ويتفاقم ذلك في الجنوب الأفريقي، على وجه الخصوص، بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية.

الأدوات القائمة والجديدة لتحقيق أقصى قدر من التأثير. وتبلغ مساهمة الاتحاد الأوروبي في البحوث من خلال برنامجنا الحالي للبحوث ١٥٠ مليون يورو حتى الآن. وسنواصل الاستثمار في هذا المجال وضمان أن تصبح تلك الأدوات الجديدة لمكافحة السل في متناول الجميع على وجه السرعة.

إن الاتحاد الأوروبي يتصدر مكافحة السل في البلدان الشريكة. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هم أكبر المساهمين في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقد أدى دعم الصندوق العالمي إلى نتائج باهرة. فخلال عام ٢٠١٧، تم علاج ٥ ملايين شخص مصاب بالسل ويجري علاج ١٠٢٠٠٠ مصاب بالسل المقاوم للأدوية في البلدان التي يستثمر فيها الصندوق. وبناء على ذلك، فإننا نلتزم بدعم تجديد موارد الصندوق العالمي بنجاح في عام ٢٠١٩.

إن السل يمكن أن يؤثر على الجميع، إلا أن قدرة كل بلد على التصدي له قد تختلف. ويجب أن نتصدى لهذا الوباء من جميع الزوايا: التمويل والبحوث والوقاية والعلاج والتعليم. ونحن بحاجة إلى زيادة التضامن مع الضعفاء بيننا. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي يساهم بقاربة مليوني يورو في مجال الكشف المبكر للسل والإدارة المتكاملة له في أوروبا لفائدة المقيمين بصورة غير نظامية والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الإجراءات الرامية إلى مكافحة السل في الداخل وفي الجوار الأوروبي وعلى الصعيد العالمي، وذلك باستخدام الأدوات المالية والتقنية والسياسية المتاحة له.

السيد سرفيهوك (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند تأييدا تاما اعتماد الإعلان السياسي الأول للاجتماع الرفيع المستوى، الأول من نوعه، بشأن مكافحة داء السل (القرار ٣/٧٣)، وترحب به. ويجدوننا الأمل في أن يساعد الإعلان السياسي على زيادة جهودنا الرامية للوصول إلى من تخلفوا عن الركب.

وأؤكد لكم التزامنا بكفالة القيام بكل ما في وسعنا للقضاء على داء السل بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠، إن لم يكن قبل ذلك.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن سعادة السفير ألفونسو وبسون، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا، وبالأصالة عن نفسي بصفتنا الميسرين المشاركين للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة داء السل، أود أن أعرب عن خالص التقدير لجميع الدول الأعضاء والمراقبين لما أبدوه من التزام وروح مرونة خلال عملنا بشكل مشترك لصياغة مشروع أول إعلان سياسي على الإطلاق للجمعية العامة بشأن مكافحة السل (القرار ٣/٧٣). فقد تمكنا، بفضل مشاركتهم البناءة، من الاتفاق على إعلان تاريخي قوي، أيده بالإجماع رؤساء الدول والحكومات والوزراء خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، واعتمد رسميا بتوافق الآراء اليوم.

ونود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، ورئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين ومكتب رئيس الجمعية العامة ومكتب الأمين العام والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بداء السل ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء الرئيسيين، ولا سيما التجمع العالمي لمكافحة السل والشراكة العالمية لدحر السل، على ما قدموه من دعم قوي ومساعدة.

وبينما كنا نقوم بالإعداد للمفاوضات بشأن الوثيقة الختامية، مستندين إلى إعلان موسكو بشأن السل، تمكنا من الاستماع إلى العديد من أصحاب المصلحة، بمن في ذلك، وهم الفئة الأهم، الناجون من السل وأسرههم وداعموهم. وشملت هذه العملية عقد جلسات إحاطة للبعثات وجلسات استماع لمنظمات المجتمع المدني نظمتها رئيس الجمعية العامة، واجتماعات ثنائية - والتي أثرت جميعا بشكل كبير المشاورات المتعلقة بالإعلان السياسي.

وترتبط المشكلة العالمية المتمثلة في مقاومة مضادات الميكروبات بالتهديد والخطر المتمثلين في السل المقاوم لأدوية متعددة، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم ارتفاع الإصابة به وانتشاره وزيادة متوسط الوفيات المرتبطة به في أفريقيا. وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها حكومة جنوب أفريقيا، لا يزال السل المقاوم للأدوية هو السبب الرئيسي للوفيات في بلدنا، لا سيما بين المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ولهذا السبب، فإن جنوب أفريقيا تشارك في اعتماد القرار ٣/٧٣ وترحب به، حيث إنه يعالج التحديات المطروحة بشكل شامل.

ونرى أن هذه فرصة تاريخية لتحقيق تغيير فعلي وتوفير سبيل عملي للمضي قدما. ولكن هذه ليست سوى البداية. فنحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، مع جعل المساءلة في صميم عملنا على جميع المستويات. والاستثمار في البحث والتطوير أمر بالغ الأهمية إذا أردنا استحداث أنواع جديدة من التشخيص واللقاحات والأدوية وإيجاد طرق مبتكرة لمواجهة المحددات الاجتماعية للسل وانتقال عدواه.

ولكي ننجح، علينا أن نضمن أن تكون العقاقير ميسورة التكلفة. ولذلك، فإن مبدأ فك الارتباط المتفق عليه في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات أمر أساسي. ويجب أن نتقيد باتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وكذلك بإعلان الدوحة لعام ٢٠٠١ بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يقر بأنه ينبغي تفسير حقوق الملكية الفكرية بطريقة تدعم الصحة العامة وتعزز حصول الجميع على الأدوية.

هاما في متابعة تعهدنا للقضاء على داء السل لكي لا يتخلف أحد عن الركب في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الذي يستحقه الجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للموقف.

أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير والتون ألفونسو ويسون، ممثل أنتيغوا وبربودا والسفير كورو بيسهو، ممثل اليابان اللذين عملا ميسرين للمشاورات غير الرسمية، على ما تحلينا به من مهارة كبيرة وصبر في إجراء المداورات والمفاوضات المعقدة بشأن القرار ٣/٧٣ الذي، كما قيل، كان قرارا تاريخيا، وهو أول قرار تتخذه الجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل. وأود أيضا أن أثنى على مشاركة والتزام منظمات المجتمع المدني التي كان غرضها وهدفها يتمثلان في مكافحة السل. أشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيّمة في التوصل إلى اتفاق بشأن القرار.

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

ويشمل هذا الإعلان السياسي الأول من نوعه للجمعية العامة بشأن السل بعض الالتزامات الرئيسية، وهي: علاج الأعداد المستهدفة البالغة ٤٠ مليون شخص والعلاج الوقائي للأعداد المستهدفة البالغة ٤٠ مليون شخص والالتزامات بتعبئة ١٣ بليون دولار لمكافحة السل، وكذلك ٢ بليون دولار لأغراض البحث والتطوير. كما يبرز الإعلان مسائل هامة في مجال مكافحة السل، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص للأطفال والفئات الضعيفة من السكان والمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وتوفير الأدوية بأسعار معقولة وبناء نظم صحية قادرة على الصمود وتوفير حوافز للبحث والتطوير.

ومن أجل قياس التقدم الذي أحرزناه، يطلب الإعلان إلى الأمين العام إعداد تقرير مرحلي في عام ٢٠٢٠ وعقد اجتماع استعراضي رفيع المستوى في عام ٢٠٢٣. كما أنه يسلط الضوء على الروابط الهامة بين السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومقاومة مضادات الميكروبات والأمراض غير المعدية، وعلى الأخص، التغطية الصحية الشاملة. ويجب علينا الآن أن ننفذ الالتزامات التي تعهد بها قادتنا للقضاء على داء السل. وستعقد الدول الأعضاء الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في أيلول/سبتمبر المقبل.

يجب أن نستفيد من هذه الفرصة لتسريع جهودنا الرامية إلى القضاء على السل بالتآزر مع جهودنا في التصدي للأمراض المعدية وغير المعدية، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن اليابان، كجزء من إسهامها، ستعقد سلسلة من الاجتماعات ذات الصلة في العام المقبل، بما في ذلك مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠ في أوساكا، ومؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا مما سيعزز جهودنا الجماعية في تلك المجالات. ونود أيضا أن نعمل معا لجعل الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في العام المقبل بشأن التغطية الصحية الشاملة معلما